

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العبابنة .

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين .

المميزان :

- ١

- ٢

وكيلهما المحامي

المميز ضده :

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٣/١١ قدم المميزان هذا التمييز للطعن
في فقرة قرار حكم محكمة الجنايات الكبرى رقم (٢٠١٤/٧٠٢) والصادر بتاريخ
٢٠١٥/٢/٢٦ .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

أولاً : أخطأت المحكمة باتخاذها القرار المميز بتطبيق الوقائع على القانون .

١- اعتبار فعل المميز الثاني تجاه المجني عليه بضربه

وإذائه مما أدى إصابته برضوض على إفادة المميز ، وقوله أمام مدعي

عام إريد أنني قمت بدفع المشتكي عليه مع عدم الأخذ بأن هذا الدفع كان

بسبب تخليص المسدس الذي كان يشهره المشتكي على المميز الأول

ياسر داخل بيته وأثناء دخوله من الخارج إلى غرفة الاستقبال الذي كان

متواجداً فيها كل من المميز الأول ياسر وشاهد النيابة لا يشكل ضرباً وإيذاءً بالمعنى القانوني .

٢- ظروف هذه القضية والتي أكدت بأن المشتكي يكذب أمام المحكمة بالجرم الواقع عليه أمام المدعي العام والتي أسند فيها وقائع ضد المميزين وهو يعرف براءتهما منها لا يمكن تصديقه بأن المميزين اعتديا عليه بالضرب .

ثانياً : أسباب القرار وموجباته حول أفعال المميزين والتمثلة بقيامهم بضرب وإيذاء المشتكي بما أدى إلى إصابته برضوض وخدوش وعدم الأخذ بظروف هذه القضية بسبب تحرش المشتكي بابنة المميز الثاني ومعاستها بالشارع وقذف أوراق أمامها مكتوب عليها رقم تلفونه واسمه ومحاولته مسكها بيدها وإدخالها إلى سيارته وتمكنها من الإفلات منه وإخبار جدتها والتي أخبرت ابنها المميز الأول الأمر الذي استدعاه إلى الاتصال على رقم الهاتف المسلم إليه من والدته أي المشتكي ومقابلته في بيته وبحضور والدته وابن المميز الثاني وأثناء اقناعه بالابتعاد عند ابنة أخيه إلا أن المشتكي أجابه بأنه يحبها فما كان منه إلا أن طرده من بيته وفي هذه الأثناء سحب المسدس على المميز الأول وفي هذه اللحظة دخل المميز الثاني وتمكن من تخليص المسدس من يده وتم طرده والذي قام المشتكي بإسقاط حقه عند المميزين بعد أن شعر بارتكاب خطأ باتجاه ابنة المميز الثاني والمميزين الأول والثاني ، الأمر الذي لا يتقبله منطق اجتماعي أو قانوني لهذا التصرف ويكون بالنتيجة بأن قرار الحكم لا يتناسب مع هذه التصرفات فيما يتعلق بالمميز الأول أما المميز الثاني فلم يرتكب أي فعل تجاه المشتكي أثناء دفعه لتخليص المسدس منه وطرده من بيته .

الطلب :

- ١- قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .
- ٢- وفي الموضوع إجراء المقتضى القانوني .

* وبتاريخ ٢٤/٣/٢٠١٥ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم (٢/٤/٢٠١٥/٤٥٧) قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهمين :

-١

-٢

التهمة التالية :

جناية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته .

مختصر الوقائع :

تتلخص وقائع هذه القضية وكما جاءت بإسناد النيابة العامة:

إنه وفي أواخر شهر أيار من عام ٢٠١٣ وعلى إثر تعرف المجني عليه (عمره ٢١ سنة) على شقيقة المتهمين عن طريق موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) وعلى إثر ذلك قرر المتهمان الانتقام من المجني عليه وهتك عرضه وبالفعل وأثناء وجود المجني عليه قرب كليه بنات إربد فوجئ بالمتهمين ، وشخص آخر كان يرافقهما (لم يتوصل التحقيق لمعرفة) يحضرون إليه حيث طلبوا منه الركوب معهم في المركبة وتوجهوا به إلى إحدى الشقق قرب مدرسة القادسية وكان هناك أيضاً شخص آخر (لم يتوصل التحقيق لمعرفة) وقاموا جميعهم بالإمساك بالمجني عليه وضربه وتغلبوا على مقاومته وشلحوه ملابس به بالكامل وانكشفت عورته لهم ووضعوا عصا (قشافة) في مؤخرته وقام المتهم بإخراج قضيبه المنتصب ووضعوه على مؤخرة المجني عليه وقاموا بتصويره وهو على

هذه الحالة واستمروا بضربه وبعدها غادر المجني عليه وبالنتيجة تقدم بالشكوى وجرت الملاحقة .

بالتدقيق بكافة أوراق هذه القضية وما قدم فيها من بيانات وجدت المحكمة بأن واقعتها الثابتة التي استخلصتها وقعت بها تتلخص بالتالي :

إن المجني عليه البالغ من العمر ٢٣ سنة قد تعرف بالحدث المدعوة ابنة المتهم ، وبالبالغة من العمر ١٥ سنة عن طريق موقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي وصار بعدها يتبادل معها الاتصالات الهاتفية وينتظرها أمام مدرستها مما استدعى أن تقوم بإخبار والدتها التي أخبرت والدها بذلك ، فاتفق المتهم مع شقيقه المتهم على اللقاء بالمجني عليه فهااتفه الأخير ورتب لقاء معه بالقرب من منزل المتهم في الساعة التاسعة مساء يوم ٢٣/٥/٢٠١٣ وفعلاً لدى حضور المتهم اصطحابه إلى منزل المتهم وهناك قاما بضربه وإيذائه لإرغامه على قطع علاقته بابنة المتهم ونتيجة للعراك تمزقت ملابس المجني عليه دون أن تظهر عوراته ثم تركاه يغادر ، فهااتف خاله الشاهد الذي هرع لندجته وقام بإسعافه لمستشفى ابن النفيس حيث تلقى العلاج ، فيما توجه المتهم إلى المركز الأمني وسلمهم بعض المتعلقات الخاصة بالمجني عليه وتقدم بشكوى بحقه فيما راجع المجني عليه المركز الأمني باليوم ذاته وتقدم بشكواه المائلة مدعياً بقيام المتهمين بهتك عرضه بمحاولة إيلاج عصا في مؤخرته بعد نزع ملابسه ومحاولة إيلاج قضيب أحدهم فيها علماً بأن المتهم كان قد تقدم بحق المجني عليه بشكوى للحاكم الإداري بموضوع تحرش المجني عليه بابنته يمني وجرت الملاحقة .

في التطبيقات القانونية :

بتطبيق القانون على وقائع الدعوى تجد المحكمة بأن أفعال المتهمين تجاه المجني عليه والمتمثلة بقيامهما بضربه وإيذائه مما أدى إلى إصابته برضوض وخدوش وإصابات قدر الطبيب الشرعي مدة تعطله بسببها بأسبوعين قد شكل بحقهما كافة أركان وعناصر جنحة الإيذاء بالاشتراك طبقاً لأحكام المادتين (١/٣٣٤ و ٧٦) عقوبات وأنه لم يثبت للمحكمة (على ضوء استبعاد شهادة المجني عليه وشهادة خاله المنقولة عنها

بحدود ما بيناه (حدوث واقعة هتك العرض المدعاه مما يتوجب معه تعديل وصف التهمة المسندة للمتهمين من جنائية هتك العرض بالتغلب وفقاً للمادتين (٢٩٦/١ و ٣٠١/١ أ) عقوبات إلى جنحة الإيذاء طبقاً للمادتين (٣٣٤/١ و ٧٦) عقوبات .

وعليه وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة ما يلي :

وعملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهمين من جنائية هتك العرض وفقاً للمادة (١/٢٩٦) عقوبات وبدلالة المادة (١/٣٠١) من القانون ذاته إلى جنحة الإيذاء بالاشتراك وفقاً للمادتين (٣٣٤/١ و ٧٦) عقوبات ، و عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانتها بهذه الجنحة بوصفها المعدل والحكم على كل واحد منهما عملاً بالمادة (١/٣٣٤) عقوبات بالحبس مدة شهر واحد والرسوم وتضمنينها نفقات المحاكمة محسوبة لهما مدة التوقيف وتركهما حرين لحين اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

لم يرتض المحكوم عليهما بقرار المحكمة المذكورة قطعاً فيه تمييزاً لدى محكمتنا بالتمييز المائل .

وعن أسباب التمييز ومآلها ومحصليها واحد يتلخص بوزن البينة وتقديرها وبالنتيجة التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى .

وفي ذلك نجد إن من المقرر فقهاً وقضاً أن محكمة الموضوع تستقل بوزن البينة وتقديرها والأخذ بما تقنع به وطرح ما عدا ذلك وأن لها كذلك الأخذ بجزئية من الدليل الواحد وطرح الباقي دون معقب عليها في هذه المسألة الموضوعية ما دام أن استخلاصاتها لواقعة الدعوى جاءت سائغة وسليمة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

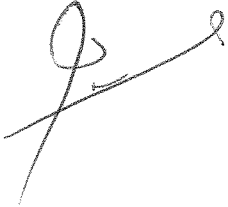
وفي الحالة المعروضة نجد إن محكمة الجنايات ووفق صلاحيتها التقديرية على النحو الذي أسلفناه بمقتضى المادة (٢/١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية استعرضت وقائع الدعوى وناقشت أدلتها تفصيلاً ودلت عليها وضمنت قرارها فقرات منها وهي التي

عولت عليها في تكوين عقيدتها وجاءت استخلاصاتها سائغة ومقبولة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها وباعتبار أن ما قارفه المميز من أفعال تجاه المشتكي تشكل جنحة الإيذاء بالاشتراك بحدود المادتين (٣٣٤ / ١ و ٧٦) من قانون العقوبات وكما انتهى لذلك قرار الحكم المميز مما يجعل هذه الأسباب غير واردة ويتعين ردها .

لذا وبالبناء على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٣/٦/٢٠١٥ م.

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق ب . ع

lawpedia.jo